

الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية "دراسة تطبيقه في شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية"

هدى محمد عبد الرحمن العجوري¹

نجيب سالم محمد بيوض²

1- ماجستير في المحاسبة والتمويل، الأردن

2- أستاذ مساعد في جامعة طرابلس، قسم المحاسبة، ليبيا

الملخص

هذه الدراسة هدفت الى قياس ومعرفة مدى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والمتمثلة في أنشطة تنمية الموارد البشرية و أنشطة تنمية الموارد البيئية و أنشطة خدمات المجتمع وأنشطة الارتقاء بالمنتجات الواردة في التقارير السنوية خلال السنوات (2011-2015). وقد استخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لتجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية من التقارير السنوية لشركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية من خلال إعداد نموذج يقيس مستوى الإفصاح عن هذه الأنشطة. وقد توصلت هذه الدراسة الى ان هناك تدني في مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية وذلك نتيجة عدم إلزام الشركات بالإفصاح عنها في تقاريرها السنوية وعدم إدراك ووعي الشركات بأهمية وفوائد الإفصاح وعدم وجود دوافع وضغوط قوية للضغط على الشركات من أجل الإفصاح عن أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية. وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات قد احتلت المرتبة الأولى من بين أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية بنسبة (38%) من حيث الالتزام بالإفصاح بينما جاءت الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية في المرتبة الأخيرة بنسبة (17.6%). وقد اوصت الدراسة بأهمية تشجيع وإلزام الشركات بالإفصاح عن أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية.

الكلمات الدالة: الإفصاح، أنشطة المسؤولية الاجتماعية، أسلوب تحليل المحتوى، التقارير السنوية.

المقدمة:

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ظهور بعض التطورات في المجتمع الرأسمالي، ومنها بعض الاتجاهات التي تدعو الى التزام المنشآت بمسؤوليتها تجاه المجتمع والبيئة (المرسى وادريس، 2005). وقد واكب ذلك التطور تغيير في نظرة الشركات، نحو بناء سمعتها فلم تعد تعتمد في ذلك على مركزها المالي بشكل أساسي، بل تعدى ذلك الى مدى مساهمتها في تنمية بيئتها الداخلية، والمحافظة على البيئة الخارجية ومدى استجابتها لحاجات ومتطلبات المجتمع، لذلك تم مؤخراً إدراك بعض الشركات أنها ليست بمعزل عن المجتمع، وأنه يتوجب عليها الاخذ بعين الاعتبار الابعاد الثلاثة التي عرفها مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة (بدوي، 2000).

بناء على ذلك يتوجب على المؤسسات تحمل جزء من مسؤوليتها تجاه المجتمع والبيئة واعتماد رؤية جديدة تقوم على مفهوم سد الحاجة الفعلية للمجتمع والعمل على تحقيق التوازن والتكامل والتطور المتبادل بين المؤسسات والمجتمع، فمفهوم المسؤولية الاجتماعية يعتبر مفهوم حديث نسبياً يمارس بصورة بطيئة في الدول النامية، بينما يمارس بشكل واسع في البلدان المتقدمة حيث تقوم المؤسسات باستثمار جزء من أرباحها من أجل تحقيق رفاه المجتمع، والعمل على إعطاء صورة إيجابية عن المؤسسة والقيام بعمل قاعدة من المستهلكين الواعيين (نوال، 2010) ووفقاً لذلك تعتبر المسؤولية الاجتماعية كالتزام من جانب المؤسسات بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والبيئية والعمل مع الموظفين واسرهم والمجتمع المحلي.

حيث بدأت بعض الشركات في السنوات الأخيرة باستثمار الأموال في الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وذلك بناءً على طلب أصحاب المصلحة مثل الموظفين، الموردين، المجتمع الحكومة،

الزبائن، وبعض المساهمين في الشركات، وذلك لما له من اثار إيجابية على الأداء المالي في المدى البعيد (McWilliams and Siegel,2000).

علاوة على ذلك، ازدادَ الاهتمام في البحث حول موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات حيث أنه لفت أنظار الباحثين في الوسط الأكاديمي وشدَّ انتباههم اليه بشكل كبير، وكذلك الامر بالنسبة لمقاييس أداء الشركات فقد شهدت تطورات فلم تعد تقتصر فقط على الربحية وقيمة السهم بل تعدت الى قدرتها على التغيير مع الزمن وتطوير منتجات مبتكرة تخدم المجتمع وتواكب التكنولوجيا والى مدى مساهمتها في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية فهذا كله أصبح من ضمن المقاييس لتقييم أداء الشركات في واقع الاعمال الحديث.

لذا سيتم في هذه الدراسة تناول الإطار النظري للدراسة، والذي يحتوي على مواضيع رئيسية وهي نشأة وتطور المسؤولية الاجتماعية، ومفهوم المسؤولية الاجتماعية، وأهميتها، وأهدافها، بالإضافة إلى المبادئ الأساسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، كما سوف يتناول الإطار العملي، والذي يحتوي علي مجتمع الدراسة واختبار فرضيات الدراسة ونتائج وتوصيات الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التَّعَرُّف على مدى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والمتمثلة بتنمية الموارد البشرية و تنمية الموارد البيئية، خدمة المجتمع و الارتقاء بالمنتجات، لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، وبما ان المنشآت أصبحت تسعى جاهدة إلى تحقيق أفضل العوائد الماديّة والمعنويّة، والتي أصبحت مسؤوليتها لا تتوقف على توليد الأموال للمساهمين فقط؛ بل تعدّت إلى المساهمة في تحسين نوعيّة الظروف المعيشة للعاملين والمجتمع وحماية البيئة، فمن خلال مراجعة الدراسات السابقة يتضح أن هناك نقص وإدراك واهتمام كافي بأنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في التقارير السنوية، وذلك ربما يعود الي عدم وجود قوة دافعة من أجل الكشف عن أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تقاريرها السنوية بسبب ان الكشف عن مثل هذه الانشطة يكون طوعيا وغير ملزما. من خلال ما تم سرده يُمكن صياغة مشكلة الدراسة الرئيسي من خلال التساؤل الآتي:

هل تقوم شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن محاسبة أنشطة المسؤولية الاجتماعية؟

ومن أجل توضيح مشكلة الدراسة أكثر يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل يوجد إفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية؟
2. هل يوجد إفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بتنمية الموارد البيئية لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية؟
3. هل يوجد إفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بخدمة المجتمع لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية؟
4. هل يوجد إفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالارتقاء بالمنتجات لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال تناولها قضية هامة في مجال المحاسبة حيث أصبح الحديث عن المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة ظاهرة مألوفة يمكن رؤيتها بوضوح في عناوين المقالات

والمؤتمرات والندوات، بالإضافة إلى أنها تُعتبر مجالاً خصباً للدراسات والأبحاث سواء أكان ذلك من قبل الأفراد أم من قبل مراكز البحوث والمنظمات الدولية، ولقد تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال ما تدرجه في جداول أعمالها من مجالات ذات طابع اجتماعي والتي لها التزام تجاه المجتمع و البيئية وجاءت أهمية هذه الدراسة أيضاً من خلال تبني عملية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية و التعرف على الأنشطة الخاصة بها في قطاع الخدمات والذي يضم ثمانية قطاعات فرعية وهي الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية، الفنادق والسياحة، النقل، التكنولوجيا والاتصالات، الإعلام، الطاقة والمنافع، الخدمات التجارية، والذي يعتبر كمحرك للاقتصاد في الأردن.

من المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في التعرف على قياس ومستوى الإفصاح علي محاسبة المسؤولية الاجتماعية لشركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، وما يمكن أن تتوصل إليه من مدلولات نظرية وعملية باعتبارها تمثل استجابة حقيقية لإحدى أبرز التحديات الرئيسية والمتمثلة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الدول النامية. و تأتي أهمية هذه الدراسة أيضاً من خلال ما ستقدمه من تحليل ومناقشة لأدبيات المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بأنشطة تنمية الموارد البشرية، تنمية الموارد البيئية، خدمة المجتمع والارتقاء بالمنتجات، ومن خلال ما تتوصل إليه هذه الدراسة من نتائج حول تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، وما تقدمه من توصيات في ضوء نتائج الدراسة، وذلك لجذب اهتمام الباحثين في هذا المجال، وفتح المجال لإجراء دراسات ذات علاقة بموضوع الدراسة وقد يستفيد من هذه الدراسة المسؤولون والقائمون بالأعمال الإدارية والمحاسبة الاجتماعية والمالية، بما تقدمه من نتائج ومناقشة وتوصيات.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ومستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والمتمثلة بتنمية الموارد البشرية وتنمية الموارد البيئية، خدمة المجتمع، الارتقاء بالمنتجات في الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية خلال سنوات الدراسة.

الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات السابقة العربية التي تناولت موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث تم ترتيب الدراسات السابقة العربية من خلال التسلسل الزمني لها من الأحدث الى الأقدم كما يلي:

* دراسة عرفات (2015) بعنوان: " مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في الفنادق الأردنية"، هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في الفنادق الأردنية من خلال بعدين من أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهم البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، حيث تم استخدام أسلوب الاستبانة لجمع المعلومات، وتكونت عينة الدراسة من المديرين العاملين ومساعدتهم والمديرين الماليين ورؤساء الأقسام في الفنادق الأردنية المدرجة في بورصة عمان عام 2014 والبالغ عددهم 11 فندقاً، وتم دراسة القوائم المالية لتلك الفنادق من عام 2010 الى عام 2013 لمعرفة مدى الإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة الى نتائج مفادها أن الفنادق الأردنية تطبق محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي والبعد البيئي، وان الإفصاح لا زال دون المستوى المطلوب، وأوصت الباحثة على زيادة الاهتمام بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية من خلال القوائم المالية التي تقوم بأعدادها ونشرها الفنادق الأردنية، اصدار تشريعات وقوانين مختصة بنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الفنادق الأردنية والإفصاح عنها لتساعد على تطبيقها

* دراسة درغام وحيبيب (2014) بعنوان: "مدى إدراك إدارة المصارف لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة ميدانية للمصارف التجارية الفلسطينية"، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى إدراك إدارات المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية واما إذا كانت إدارات المصارف تهتم بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها ، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المصارف التجارية الفلسطينية والبالغ عددها خمسة مصارف حيث تم توزيع 70 استبانة على عينة الدراسة، ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود إدراك جوهري لدى إدارات المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين و العملاء والمجتمع والبيئة حيث حصل مجال عملاء المصرف على المرتبة الاولى ويليه الموظفون والمجتمع المحلي والبيئة من ناحية الاهتمام.

* دراسة ابو ريشة وآخرون (2014) بعنوان: "محاسبة المسؤولية الاجتماعية على المواقع الإلكترونية: حالة الأردن"، هدفت هذه الدراسة التعرف على واقع الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات الخدمية والصناعية المساهمة العامة الأردنية على المواقع الإلكترونية وقياس الفروقات بين القطاعين حول مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية و التعرف على أثر حجم الشركة في الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على المواقع الإلكترونية حيث تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى من خلال تطبيق مؤشر معد خصيصا للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية على المواقع الإلكترونية وقد بلغت عينة الدراسة (36) شركة من القطاع الصناعي و (25) شركة من القطاع الخدمي اي ما مجموعه (61) شركة بناءً على التقارير المالية السنوية لسنة 2010 وأظهرت نتائج الدراسة ان مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات في قطاع الخدمات أعلى من المتوسط وان باقي الأنشطة كان مستوى الإفصاح فيها اقل من المتوسط وان مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للقطاعين معا أقل من المتوسط، وتوصلت أيضا الى انه لا يوجد أثر لحجم الشركة في مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وقد اوصت الدراسة إلى العمل على توعية الشركات بآثار وانعكاسات تقديم الأنشطة الاجتماعية عن طريق توجيه بعض استثماراتها نحو مشاريع ذات طبيعة اجتماعية.

* دراسة المساعيد (2013) بعنوان : "نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية"، الغرض من الدراسة إلقاء الضوء على أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على العلاقة بين ابعاد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والعائد الاجتماعي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، والوقوف على المشكلات التي تواجه تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث تم استخدام أسلوب الاستبانة لجمع المعلومات وتم تحليلها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من مدراء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدراء الماليين والمحاسبين فيها ومدققي الحسابات الخارجيين، وبلغت عينة الدراسة (78) شركة وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها ان هناك دور ايجابي لكل بعد من ابعاد محاسبة المسؤولية الاجتماعية على العائد الاجتماعي، وأوصت الدراسة إلى مضاعفة الاهتمام من قبل الشركات المساهمة الصناعية الأردنية بمسؤولياتها الاجتماعية لاسيما في ظل تنامي متطلبات وحاجات المجتمع المحلي من جهة والمسؤوليات الأخرى التي أصبحت تشكل التزاما أخلاقيا وقانونيا يقع على عاتق منظمات الأعمال من جهة أخرى.

* دراسة الفحماة (2012) بعنوان: " مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية"، جاءت هذه الدراسة لتعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتكونت عينة الدراسة من (206) من المديرين الماليين العاملين لدى جميع الشركات المساهمة العامة الكويتية ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد استبانة شملت 48 فقرة لجمع البيانات

والمعلومات، حيث توصلت الدراسة الى أن مستوى الالتزام بالإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية مرتفع نسبياً فيما يتعلق بحماية البيئة، حماية المستهلك، وخدمة المجتمع.

* دراسة الفرخ و الهنداوي (2011) بعنوان: "مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة: دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وهدفت أيضاً الى بيان أثر كل من حجم الموجودات وحجم المبيعات على درجة الإفصاح، وتكونت عينة الدراسة من (72) شركة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى لقياس مدى الإفصاح في التقارير المالية، وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود تفاوت في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات وأن الإفصاح ما زال دون المستوى المطلوب حيث لم تتجاوز النسبة المئوية للإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية (43%) لعامي الدراسة 2007 و 2008 وكانت أعلى نسبة مئوية تتمثل بالإفصاح عن حماية البيئة، وعدم وجود تأثير لحجم الموجودات وحجم المبيعات على مستوى الإفصاح الاجتماعي.

* دراسة Al-Khadash (2004) بعنوان: "الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية: دراسة حالة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، أتت هذه الدراسة للبحث في أنماط الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. وقد أجريت الدراسة على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والبالغ عددها (68) شركة وقد تم استخدام تحليل المحتوى لقياس مدى الإفصاح المادي والنوعي والكتابي لأفراد العينة والبالغة عددها (46) شركة وأظهرت النتائج أن 74% من الشركات عينة الدراسة كان لديها الإفصاح عن انشطتها الاجتماعية. وقد أظهرت النتائج أيضاً وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والمخاطرة الإدارية من جهة ومستوى الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية من جهة أخرى في المقابل أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الأداء المالي للشركة ومستوى الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة لتعرف على مدى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية لشركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية خلال الأعوام الخمسة 2011_2015 وتم اختيار قطاع الخدمات لما يمثله من مجمل القطاعات المساهمة العامة الأخرى إذ أنه يعتبر كمحرك للاقتصاد الأردني.

حيث تناولت الدراسات السابقة لموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات بطرق وأساليب متباينة حيث هدفت احدى الدراسات الى التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وهدفت أخرى الى التعرف على مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة، ولتحقيق تلك الأهداف اختلفت الدراسات السابقة أيضاً في تناولها للمنهج المتبع حيث اعتمدت بعض الدراسات على أسلوب الاستبانة، فيما اعتمدت دراسات أخرى على تحليل المحتوى لأدبيات الدراسة والتقارير المالية كما اختلفت في الحدود المكانية التي أجريت بها تلك الدراسات حيث أجريت بعض الدراسات في الأردن وأجريت أخرى في عمان، الكويت، فلسطين وفي هذا الصدد فقد تكونت عينات الدراسات السابقة من الشركات في القطاع الصناعي، و القطاع الخدمي، و قطاع البنوك.

بناءً على ما تقدم فقد أظهرت نتائج بعض الدراسات السابقة الى وجود نتائج متضاربة حول مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم وضوح الرؤية حول سبب الاختلاف، و توصلت

أيضاً الى ارتفاع مستوى التزام الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وبعضها توصل الى تدني مستوى التزام الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث استخدمت أغلب الدراسات التقارير السنوية ، في حين أن قلة منها اعتمدت أسلوب الاستبانة لتحديد مستوى الإفصاح رغم صعوبة التأكد من مصداقية وموثوقية إجابات قوائم الاستبانة ، لذلك فإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها جاءت للتأكد من طبيعة واهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية ، وعلي قياس وتحديد مستوى الإفصاح في محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الخدمية الأردنية ، وان مجتمع الدراسة الحالي يتكوّن من جميع شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية والذي يضم ثمانية قطاعات فرعية حسب التصنيف الجديد لبورصة عمان وقد تم قياس محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات باستخدام الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية، والأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية، خدمة المجتمع، والارتقاء بالمنتجات، رغم أن الأردن لازال من ضمن الدول النامية وأن سوق عمان المالي ضعيف مقارنةً بالأسواق العالمية وأن التداول فيه قليل .

من هنا جاءت فكرة الدراسة الحالية، والحاجة إليها لاستكمال الجهود البحثية التي تمت على هذا الصعيد، والإفادة من الدراسات السابقة، في إثراء الإطار النظري، حيث جاءت هذه الدراسة مكملّة للدراسات السابقة في تناولها لموضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية لشركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.

فرضيات الدراسة

تم من خلال الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

H01: لا يوجد إفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من حيث أنشطة تنمية الموارد البشرية لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.

H02: لا يوجد إفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من حيث أنشطة تنمية الموارد البيئية لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.

H03: لا يوجد إفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من حيث أنشطة خدمة المجتمع لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.

H04: لا يوجد إفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من حيث أنشطة الارتقاء بالمنتجات لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.

منهجية الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة والوصول الى أهدافها المحددة في التعرف على مدى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم جمع البيانات كما يلي:

1. بيانات محاسبة المسؤولية الاجتماعية: تم قياس الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات عن طريق مؤشر تم اعتماده من خلال الدراسات السابقة حيث تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية المنشورة من قبل بورصة عمان على شبكة الانترنت.
2. بيانات الإطار النظري: تم الرجوع الى الكتب والدوريات المطبوعة والالكترونية والرسائل الجامعية.

نموذج الدراسة:

تم اعداد مؤشر لقياس و تقييم الافصاح عن الانشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية لشركات العينة حيث تم اعداد نموذج لهذه الغاية من خلال الرجوع لدراسات السابقة وبالرغم من اختلاف التصنيفات التي تواجه عملية تحديد الانشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية الا ان هناك اتفاقا عاما بين الدراسات السابقة على تقسيم أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية الى أربعة أنشطة وهي الانشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية تنمية الموارد البيئية ، خدمة المجتمع ،الارتقاء بالمنتجات وذلك اقتداءً بدراسة (عمر وآخرون 2014)، دراسة (درغام وحبيب ،2014) دراسة (Badran and Alhamadeen,2014) دراسة (Bayoud ،2012).

بناء على ما سبق فقد تم إعداد مؤشر لقياس الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في الجداول الظاهرة في الإطار العملي للدراسة (1 ، 2 ، 3 ، 4) من خلال عمل مسح لمؤشرات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتحديد الفقرات الأكثر انسجاما وتطبيقا في القطاع الخدمي الاردني. فقد احتوى مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على 45 فقرة لقياس الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وذلك وفق الاجزاء التالية:

الجزء الاول: يتكون من 14 فقرة لتعرف على مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.

الجزء الثاني: يتكون من 14 فقرة لتعرف على مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.

الجزء الثالث: يتكون من 10 فقرات لتعرف على مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.

الجزء الرابع: يتكون من 7 فقرات لتعرف على مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.

حيث تم تفرغ البيانات من خلال التقارير المالية السنوية المدرجة على موقع بورصة عمان باستخدام أسلوب تحليل المحتوى (المضمون) ورصد النتائج وجدولتها باستخدام جداول Excel وتم اعطاء وزن (1) في حالة الإفصاح عن الفقرة و (0) في حالة عدم الإفصاح عن تلك الفقرة وذلك استنادا لدراسة (Yeganeh et al.,2014) دراسة (زلوم،2011) دراسة (Bayoud,2012) ، ومن ثم تم اجراء التحليلات الاحصائية باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم (SPSS) وتمت الاختبارات العديدة المتعلقة بالإحصاء الوصفي لمعرفة مدى تطبيق الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الخدمات المساهمة العامة الاردنية وذلك بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

الإطار النظري للدراسة:

الإفصاح على أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية

مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية

اختلفت وتطورت تعريفات مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات باختلاف وتعدد وجهات نظر الباحثين، ذلك بسبب أن موضوع المسؤولية الاجتماعية شهد تغيرات جوهرية على مر الزمن حيث أنه لا زال يكتسب أهمية يوم بعد يوم، ويتطور مع تقدم المؤسسات والمجتمع وتطور توقعاته، إذ أن هذا الأمر يدل على أن المسؤولية الاجتماعية للشركات في حقيقتها تركيب معقد وليس مفهوماً بسيطاً قابلاً للقياس بمعايير موحدة عالمياً، أو حتى إقليمياً، حيث يرجح أن يعود هذا الاختلاف إلى دخول متغيرات حضارية، وثقافية، ودينية وأمور أخرى غيرها (الغالبى والعامري، 2005)، هذا وقد ورد "مصطلح المسؤولية الاجتماعية لأول مرة عام 1923م حيث أشار Sheldon إلى أن مسؤولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية وأن بقاء أي منظمة واستمرارها يحتم عليها الالتزام والوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية عند أداء أعمالها" (الصيرفي، 2007).

وعرفها أبو النصر (2015: 34) على أنها عبارة عن "التزام المنظمة بالمشاركة في تحسين نوعية الحياة لأسر العاملين والمجتمع ككل والمحافظة على البيئة من التلوث، وذلك من خلال مجموعة من البرامج والخدمات والاعانات والتسهيلات التي تقدم بواسطة المختصين بهذه المنظمة في ضوء احتياجات ومشكلات المجتمع، وفي إطار قيم وأخلاقيات وقوانين هذا المجتمع".

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأنها عبارة عن مؤشر لقياس وتحليل الأنشطة الاجتماعية والمتمثلة بالأنشطة التي تمارسها الشركات اتجاه مواردها البشرية والبيئية والمجتمع المحلي، واتجاه تحسين المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، والإفصاح عن تلك الأنشطة في التقارير المالية السنوية وذلك بهدف أحداث توازن بين مسؤوليتها الاجتماعية والاقتصادية حيث أن المؤشر يجب أن يتسم بالمرونة والنمو بما يتناسب مع حاجات البيئة الداخلية والخارجية والمجتمع.

أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية

ترجع أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات بأن أي شركة تسعى للبقاء والاستمرارية على المدى البعد، يفرض عليها أن تساهم في تلبية حاجات المجتمع والمساهمة في حل مشاكله، حيث أن الإدارة الناجحة هي التي تعي حقيقة أن كون ازدهارها اليوم لا يعني ضمانها للمستقبل، ان لم تحقق التفاعل والمواكبة لمتطلبات المجتمع والبيئة ومتغيراتها (الرحاحلة، 2011).

حيث يمكن تحديد بعض العوامل كما يلي:

1. تنامي الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات (السعد، 2007).
2. المطالبة المتزايدة من قبل الجمعيات المحاسبية للمشروعات الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي (اللولو، 2009).
3. المطالبة بالتركيز على جانب التكاليف والمنافع في مجال قياس الأداء الاجتماعي للمشروعات (جربوع، 2007).

أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تتمثل أهم الأهداف التي تتعلق بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية بما يلي:

1. قياس صافي المساهمة الاجتماعية للشركة التي لا تشتمل على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة الداخلية للشركة فقط، وإنما تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية الاجتماعية، والتي لها تأثير على فئات المجتمع، وينبع هذا الهدف من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس المسؤولية الاجتماعية (Rahahleh & Sharairi, 2008).
2. تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركة من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجية الشركة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة ومع طموح الشركة من جهة أخرى من خلال تحقيق نسبة معقولة من الأرباح لحملة الأسهم (جربوع، 2007).
3. الإبلاغ عن الأنشطة التي تقوم بها الشركة والتي لها آثار اجتماعية، الأمر الذي يُشير إلى ضرورة توافر البيانات الملائمة عن المسؤولية الاجتماعية للشركة ومدى إسهامها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وإيصال هذه البيانات إلى الأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء أكان ذلك من وجهة نظر المستخدم أم من وجهة نظر المجتمع (زلوم، 2011).

المبادئ الأساسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

كي تتم إجراءات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، لا بدّ من الاعتماد على أربعة مبادئ رئيسة تتمثل بما يلي (مطر، 2000)

- * **المبدأ الأول:** الالتزام تجاه المجتمع: على الشركة الالتزام بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.
- * **المبدأ الثاني:** تعظيم العائد الاجتماعي: على اعتبار إن الموارد الاقتصادية للمجتمع نادرة ومحدودة يجب الاستفادة منها بأفضل الوسائل والطرق؛ بحيث تؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي.
- * **المبدأ الثالث:** الالتزام بتعويض المجتمع: إن الموارد الاقتصادية العامة المستنفدة من قبل الشركة في نشاطها التشغيلي كالماء والهواء، وما شابه ذلك، لا يمكن اعتبارها سلعة مجانية وإنما هي موارد اقتصادية اجتماعية يجب على الشركة تعويض المجتمع المستنفد منه تلك المواد.
- * **المبدأ الرابع:** حق المجتمع في المساءلة: إن للمجتمع الحق الكامل في الاطلاع على مدى تنفيذ الشركة لالتزاماتها تجاهه، وذلك ضمن مجموعة من المبادئ والأسس المتعارف عليها للإبلاغ المحاسبي.

مجالات الإفصاح عن أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية

كما تم ذكر سابقاً، أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع تسعى إلى الوصول لتحقيق التوازن بين الأطراف المتعددة، والتي تتمثل بمصالح وحاجات كل من المؤسسات، والعاملين لديها والبيئة الخارجية، والمجتمع.

حيث أن موضوع تحديد المجالات الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية لاقى صعوبة كبيرة، ذلك لأن تلك المجالات تعد بمثابة العمود الفقري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، وأنها تعتبر أمراً ضرورياً ومهماً كخطوة أولى للتعرف على البيانات الاجتماعية، والتي يتم من خلالها الحكم على أي منشأة أنها تقوم بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية أم لا، يرجع السبب في صعوبة تحديد الأنشطة الاجتماعية إلى أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية تتسم بطبيعتها بالديناميكية، أي أنها متحركة تتغير من زمن إلى

زمن آخر ومن مجتمع الي مجتمع، ومن بيئة الي بيئة، ومن ثقافة الي ثقافة، حيث أن التطور الذي يشهده العالم من الناحية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عصر يتسم بالتغير السريع يجعل بعض الأنشطة التي قد تصلح في مجتمع ما و زمن ما، قد لا يصلح لنفس المجتمع في زمن اخر(الشعار واخرون،2014).

فعلى سبيل المثال ظاهرة الاحتباس الحراري لم يكن لها وجود منذ فترة زمنية سابقة، لكن في وقتنا الحالي أصبح يمكن ملاحظتها والشعور بها، وذلك بسبب التغيرات التي تحدث للمناخ، حيث أن درجات الحرارة الجوية تأخذ بالارتفاع من فترة الي فترة، لذلك قامت الحكومات والجمعيات البيئية بعدد من المبادرات والورش لكي يتم تثقيف الشركات والمجتمع حول مخاطر الاحتباس الحراري، والأسباب التي تؤدي الي الاحتباس الحراري، والتعرف على الطرق والأساليب التي تقلل من نسبة الغازات التي تزيد من الاحتباس الحراري، لذلك تقع المسؤولية الكبرى على الشركات الصناعية، والخدمية، والمالية لزيادة المساهمات البيئية في مجال البيئة والتوجه الي استخدام الطاقة النظيفة، فهذه الظاهرة كانت نتيجة التطورات التي حدثت في بعض المجالات، وبسبب الممارسات الخاطئة في حق البيئة، وفي الأونة الأخيرة أصبحت الشركات تسعى جاهدة للحصول على المعايير الدولية لحماية البيئة .

وبالرغم من تلك الصعوبات في عملية تحديد الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية الا أن هناك اتفاقاً عاماً من الادبيات على تقسيم تلك الأنشطة الي أربعة أنشطة اجتماعية أساسية وذلك استناداً لدراسة (زلوم،2011) دراسة (الشعار واخرون،2014) دراسة (الفرح والهنداوي،2011) دراسة (bayoud, 2012) دراسة (Madueni et.al, 2015) حيث يمكن من خلالها أن تمارس الشركات مسؤوليتها الاجتماعية، لذلك تم تقسيمها كالتالي:

1. **الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية:** وهي احدى الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، والتي من خلالها يتم قياس مستوى الإفصاح عن مسؤولية الشركات اتجاه موظفيها لذلك فهي تشمل جميع الأنشطة الاجتماعية التي تهدف الي تحسين وضع وظروف العاملين كبرامج التدريب والتأهيل، والتسهيلات المقدمة لتعليم الموظفين ولأسرهم، تقديم الحوافز المادية والمعنوية للموظفين، بما معنى أن تقوم المؤسسات على الاهتمام بالموظفين من كل النواحي المادية والمعنوية والتعليمية وذلك لان الاستثمار بالموارد البشرية سيعود بالفوائد الإيجابية على الشركة (العربي،2009)

2. **الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية:** وهي احدى الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والتي من خلالها يتم قياس مستوى الإفصاح عن مسؤولية الشركات اتجاه البيئة المحيطة بها، فهي تشمل جميع الأنشطة الاجتماعية التي تهدف الي الحد من الاثار السلبية الناجمة عن ممارسة المؤسسات لنشاطها، والتي تؤثر على البيئة، وتشمل أيضا جميع الممارسات البيئية التي تقوم بها بعض الشركات طوعا للمحافظة على سلامة البيئة المحيطة بها، حيث تتضمن جميع المظاهر البيئية للنشاط الإنتاجي للشركة بحيث يتم الرقابة على التلوث أثناء عملية التصنيع او التنفيذ، واستخدام الطاقة النظيفة وسعي بعض الشركات جاهدة للحصول على شهادة معايير حماية البيئة، ويعد هذا المجال من اهم مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ذلك نظرا لما تسببه من أضرار على البيئة مثل تلوث المياه، والهواء، التربة (جربوع،2007) حيث أن الاستثمار في مجال المحافظة على البيئة من الاثار الناجمة عن نشاط الوحدة الاقتصادية ليس ترفا كما يدعي البعض، وانما هو استثمار له عائد كبير يعكس على التنمية الاقتصادية وصحة الانسان ورفاهيته، وان الوحدات التي تهمل التزامها الاجتماعي تجاه البيئة قد تتعرض الي انهيار نشاطها الاقتصادي بسبب الاثار السلبية المتولدة عن نشاطها الاقتصادي على البيئة، مما يجعل البيئة اقل صلاحية واكثر ضررا بالنسبة للإنسان.(عنيزة وعلي، 2013)

3. **الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع:** وهي إحدى الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والتي من خلالها يتم قياس مستوى الإفصاح عن مسؤولية الشركات اتجاه المجتمع، فهي تشمل جميع الأنشطة الاجتماعية التي تؤدي إلى تحقيق منافع لكل أفراد المجتمع بشكل عام، كتقديم منح للتعليم ودعم القطاع الصحي، وتقديم فرص لتدريب الطلاب داخل الشركات كل في مجال تعليمه، حيث أن ذلك يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. (درغام وحبيب، 2014) مما يؤدي إلى خلق انطباع جيد عن الوحدة لدى المجتمع المحيط بها، وبالتالي تصبح الوحدة مقبولة ومرغوبة من قبل المجتمع (عنيزة وعلي، 2013)

4. **الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات:** وهي إحدى الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والتي من خلالها يتم قياس مستوى الإفصاح عن مسؤولية الشركات اتجاه الارتقاء بالمنتجات، فهي تشمل جميع الأنشطة الاجتماعية المرتبطة بالعلاقات مع الزبائن من حيث تحقيق رضاهم عن المنتج أو الخدمات التي تقدم لهم، وتتضمن أيضاً المظاهر النوعية للمنتجات مثل صلاحيتها للاستخدام وتقديم المنافع المرجوة منها، وكذلك أثرها على تلوث البيئة، إضافة إلى تحقيقها لرضا المستهلك، ومدى سلامة وأمان المنتج، وتقديم خدمات ما بعد البيع (الشعار واخرون، 2014).

حيث اتفقت الكثير من الدراسات مع هذا التصنيف مثل دراسة زلوم، 2011؛ الشعار واخرون، 2014 الفرح والهنادوي، 2011؛ Madueno et al., 2015; Bayoud, 2012، كما هو مبين في الجداول (1 و 2 و 3 و 4) فقرات الإفصاح عن أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث أن هذه الدراسة اعتمدت المجالات الأربعة لقياس محاسبة المسؤولية الاجتماعية اقتداءً بهذه الدراسات.

الإطار العملي للدراسة:

مجتمع الدراسة

تعتبر هذه الدراسة بمثابة مسح شامل لقطاع الخدمات من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان والذي يتكون من ثمانية قطاعات فرعية وهي الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية، الفنادق والسياحة، النقل، التكنولوجيا والاتصالات، الإعلام، الطاقة والمنافع، الخدمات التجارية، وفقاً لأحدث تصنيف في بورصة عمان والبالغ عدد شركات فيها (58) شركة وذلك عن الأعوام الخمسة 2011-2015 حيث تم استبعاد (4) شركات وذلك لعدم وجود الحد الأدنى المقبول من البيانات وكان عدد التقارير المالية السنوية لهذه الشركات (270) تقريراً (54 شركة * 5 سنوات) والتي تم الحصول عليها من الموقع الرسمي لبورصة عمان.

تحليل نتائج الإحصاء الوصفي المتعلق بمدى الإفصاح عن أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

اختبار الفرضية الأولى HO1: تحليل مدى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية

تحتوي أنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية على 14 فقرة وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب أهمية كل نشاط من الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية وبيّن الجدول التالي نتائج هذا التحليل.

جدول (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية

الرقم	الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
11	نفقات بدل تنقلات للموظفين	0,702	0,458	1
10	نفقات تدريب موظفي الشركة	0,698	0,46	2
14	نفقات بدل اجازات ومكافآت	0,679	0,468	3
9	المساهمة في دعم مشاريع الاسكان والتسهيلات المالية للموظفين	0,657	0,476	4
1	التأمين الصحي	0.600	0,491	5
13	نفقات بدل غلاء معيشة للموظفين	0,509	0,501	6
7	نفقات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	0,464	0.500	7
2	التأمين على الحياة	0,094	0,293	8
8	نفقات صندوق الادخار للموظفين	0,091	0.288	9
4	تقديم منح دراسية لأبناء العاملين	0,075	0,265	10
3	ملكية الاسهم (برامج شراء أسهم للعاملين)	0,026	0.161	11
6	تقديم منح للموظفين لاستكمال الدراسة	0,019	0,136	12
12	تقديم المساعدات والإعانات الخاصة بالعاملين.	0.015	0.122	13
5	العمل على فتح حضانة لأبناء العاملات	0,004	0.061	14
	الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية	0,331	0.144	

يبين الجدول (1) ان الإفصاح رقم (11) والذي ينص على " نفقات بدل تنقلات للموظفين " قد احتل المرتبة الاولى بين الإفصاحات الخاصة بتنمية الموارد البشرية بمتوسط حسابي (0.702) وانحراف معياري (0,458) حيث تبين هذه القيمة ان نسبة مستوى الإفصاح عن هذا النشاط لدى شركات الخدمات كان بنسبة (70.2 %) خلال الفترة (2011 – 2015) بينما جاء الإفصاح رقم (5) والذي ينص على " العمل على فتح حضانة لأبناء العاملات" بالمرتبة الاخيرة اذ تحقق بمتوسط حسابي بقيمة (0.004) وانحراف معياري (0.061) بمعنى ان ما نسبته 0.4 % من شركات الخدمات الاردنية تتبنى وتطبق هذه الإفصاح خلال الفترة (2011 – 2015).

وقد تحقق مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية لدى شركات الخدمات الاردنية بمتوسط حسابي (0.331) وانحراف معياري (0,144) وهي تشير الى ان ما نسبته 33.1 %

من شركات الخدمات الاردنية تقوم بالافصاح عن الانشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية. ومن خلال العرض السابق يتضح أن شركات الخدمات الاردنية تقوم بالإفصاح عن أنشطة تنمية الموارد البشرية في التقارير السنوية (2011-2015) ، وهذا يؤكد رفض الفرضية الاولى للدراسة وهي:

H01: لا يوجد إفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من حيث أنشطة تنمية الموارد البشرية لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.

اختبار الفرضية الثانية H02: تحليل مدى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية

تحتوي أنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية على 14 فقرة وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب اهمية كل نشاط من الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية ويبين الجدول التالي نتائج هذا التحليل.

جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية

الرقم	الانشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	الامتثال للقواعد والمتطلبات البيئية الصادرة عن الجهات الحكومية	0,54	0,499	1
5	المحافظة على الموارد الطبيعية مثل وضع برامج لمكافحة التلوث (الهواء الماء التراب والضوضاء)	0,321	0,468	2
13	تصميم المنتجات والتعبئة والتغليف التي يمكن إعادة استخدامها، وإصلاح أو إعادة تدويرها	0,226	0,419	3
3	دعم القطاع العام بهدف حماية البيئة (نشر الاعلانات والنشرات التوعوية المتعلقة بالجانب البيئي)	0,219	0,414	4
14	التعبير عن اهتمام وقلق المنشأة فيما يتعلق بمشكلة نقص العجز في الطاقة وبيان ما تبذله المنشأة في سبيل ذلك	0,196	0,398	5
4	البحث عن وسائل جديدة للإنتاج للحد من التلوث البيئي	0,177	0,383	6
9	المعلومات حول مشاركة الشركة في "المبادرات البيئية الوطنية" أو حملات أو مخططات	0,151	0,359	7
6	استخدام الطاقة النظيفة	0,136	0,343	8
8	تحسين البيئة المحيطة مثل زراعة الاشجار في المنطقة	0,132	0,339	9

الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية
"دراسة تطبيقه في شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية"

10	0,326	0,121	شراء او استخدام الآلات والمعدات التي تعمل على الحد من التلوث البيئي	11
11	0.282	0,087	استخدام المواد الخام الصديقة للبيئة	10
12	0,239	0.06	الحصول على معايير حماية البيئة: مثل (ISO14000)	7
13	0,232	0,057	معلومات حول قياس التلوث البيئي	12
14	0,208	0,045	الانفاق لمكافحة التلوث داخل الشركة	2
	0,212	0,176	الانشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية	

يبين الجدول (2) ان الإفصاح رقم (1) والذي ينص على " الامتثال للقواعد والمتطلبات البيئية الصادرة عن الجهات الحكومية قد احتل المرتبة الاولى بين الإفصاحات الخاصة بتنمية الموارد البيئية بمتوسط حسابي (0.540) وبانحراف معياري (0,499) حيث تبين هذه القيمة ان نسبة مستوى الإفصاح عن هذا النشاط لدى شركات الخدمات كان بنسبة 54 % خلال الفترة (2011 – 2015) بينما جاء الإفصاح رقم (2) والذي ينص على " الانفاق لمكافحة التلوث داخل الشركة " بالمرتبة الاخيرة اذ تحقق بمتوسط حسابي بقيمة (0.045) بانحراف معياري (0,208) بمعنى ان ما نسبته 4.5 % من شركات الخدمات الاردنية تتبنى وتطبق هذه الإفصاح خلال الفترة (2011 – 2015).

وقد تحقق مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية لدى شركات الخدمات الاردنية بمتوسط حسابي (0.176) وبانحراف معياري (0,212) وهي تشير الى ان ما نسبته 17.6% من شركات الخدمات الاردنية تقوم بالإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية. ومن خلال ما ورد سالفًا يتضح أن شركات الخدمات الاردنية تقوم بالإفصاح عن أنشطة تنمية الموارد البيئية في التقارير السنوية لسنوات (2011-2015) ، وهذا يعني رفض الفرضية الثانية التي نصها:

H02: لا يوجد إفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من حيث أنشطة تنمية الموارد البيئية لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.

اختبار الفرضية الثالثة H03: تحليل مدى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع

تحتوي أنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع على 10 فقرات وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب أهمية كل نشاط من الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع ويبين الجدول التالي نتائج هذا التحليل.

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانشطة الخاصة بخدمة المجتمع	الرقم
1	0.483	0.634	التبرعات للمؤسسات الخيرية، الفنون، والرياضة	4
2	0.499	0.453	عقد الندوات والمؤتمرات والبرامج التطوعية	5
3	0.458	0.298	المساهمات في دعم القطاع التعليمي	1
4	0,451	0.283	توظيف العنصر النسائي	10
5	0.449	0.279	تدريب الطلاب على العمل في الشركة لمنحهم الخبرة الكافية	6
6	0.435	0.253	توافر فرص عمل والمساعدة في خفض معدل البطالة	3
7	0.386	0.181	المساهمات في دعم القطاع الصحي	2
8	0.355	0.147	معلومات عن المشاريع التي تقوم بها الشركة في المناطق الاقل نمواً الفقيرة	7
9	0.331	0.125	دعم ورعاية للحملات الإعلانية للتوعية والتوجيه	8
10	0	0	فرص العمل لذوي الاحتياجات الخاصة	9
	0,235	0,266	الانشطة الخاصة بخدمة المجتمع	

يبين الجدول (3) ان الإفصاح رقم (4) والذي ينص على " التبرعات للمؤسسات الخيرية، الفنون، والرياضة " قد احتل المرتبة الاولى بين الإفصاحات الخاصة بخدمة المجتمع بمتوسط حسابي (0.634) وبانحراف معياري (0,483) حيث تبين هذه القيمة ان نسبة مستوى الإفصاح عن هذا النشاط لدى شركات الخدمات كان بنسبة (63.4 %) خلال الفترة (2011 – 2015) بينما جاء الإفصاح رقم (9) والذي ينص على " فرص العمل لذوي الاحتياجات الخاصة " بالمرتبة الاخيرة اذ تحقق بمتوسط حسابي بقيمة (0.000) بمعنى ان شركات الخدمات الاردنية لا تطبق هذه الإفصاح خلال الفترة (2011 – 2015).

وقد تحقق مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع لدى شركات الخدمات الاردنية بمتوسط حسابي (0.266) وبانحراف معياري (0,235) وهي تشير الى ان ما نسبته 26.6% من شركات الخدمات الاردنية تقوم بالإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع. ومن خلال ما ورد سابقا يتضح أن شركات الخدمات الاردنية تقوم بالإفصاح عن أنشطة خدمة المجتمع ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الثالثة التي تقول:

H03: لا يوجد إفصاح عن الأنشطة الخاصة بحاسبة المسؤولية الاجتماعية من حيث أنشطة خدمة المجتمع لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.

اختبار الفرضية الرابعة HO4: تحليل مدى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات

تحتوي أنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات على 7 فقرات وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب أهمية كل نشاط من الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات وبين الجدول التالي نتائج هذا التحليل.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات.

الرقم	الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	المساهمة في تحسين المنتج والخدمات عن طريق الأبحاث والتطوير	0,774	0,419	1
4	تحسين في خدمات الزبائن (مثل: إنشاء مراكز خدمات ما بعد البيع)	0,528	0.500	2
2	المعلومات عن سلامة المنتج	0.415	0.494	3
7	برامج لقياس مدى رضى العملاء	0.396	0.490	4
3	الحصول على معايير الجودة الدولية مثل ISO9000	0.291	0.455	5
5	برامج ضمان المنتج المباع والخدمات المقدمة	0.234	0.424	6
6	دور الشركة في السيطرة على الأسعار	0,019	0.136	7
	الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات	0.38	0.318	

يبين الجدول (4) ان الإفصاح رقم (1) والذي ينص على " المساهمة في تحسين المنتج عن طريق الأبحاث والتطوير " قد احتل المرتبة الاولى بين الإفصاحات الخاصة بالارتقاء بالمنتجات بمتوسط حسابي (0.774) بانحراف معياري (0,419) حيث تبين هذه القيمة ان نسبة مستوى الإفصاح عن هذا النشاط لدى شركات الخدمات كان بنسبة (77.4 %) خلال الفترة (2011 – 2015) بينما جاء الإفصاح رقم (6) والذي ينص على " دور الشركة في السيطرة على الأسعار " بالمرتبة الاخيرة اذ تحقق بمتوسط حسابي بقيمة (0.019) وبانحراف معياري (0.316) بمعنى ان ما نسبته 1.9 % من شركات الخدمات الاردنية تتبنى وتطبق هذه الإفصاح خلال الفترة (2011 – 2015).

وقد تحقق مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات لدى شركات الخدمات الاردنية بمتوسط حسابي (0.380) وبانحراف معياري (0.318) وهي تشير الى ان ما نسبته 38 % من شركات الخدمات الاردنية تقوم بالإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات. وهذا يعني أن شركات الخدمات الاردنية تقوم بالإفصاح عن أنشطة الارتقاء بالمنتجات في التقارير السنوية لسنوات (2011-2015) ، بالتالي يتم رفض الفرضية الرابعة الموضحة أدناه:

HO4: لا يوجد إفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من حيث أنشطة الارتقاء بالمنتجات لدى شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.

نتائج الدراسة:

من خلال تحليل بيانات الإفصاح محاسبة المسؤولية الاجتماعية واختبار الفرضيات توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. توصلت الدراسة الى أن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات قد احتلت المرتبة الأولى من بين أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية بنسبة (38%) من حيث الالتزام بالإفصاح، ثم تليها الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية بنسبة (33.1%) تلاها الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع بنسبة (26.6%) بينما جاءت الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية في المرتبة الأخيرة بنسبة (17.6%).

2. أن ما نسبته 28% من شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية تفصح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وهي تعتبر متدنية نسبياً.

3. أن من إحدى الأسباب التي تؤدي الى وجود نتائج متضاربة حول قياس مستوى الإفصاح في محاسبة أنشطة المسؤولية الاجتماعية بين كل دراسة من الدراسات السابقة وأيضاً نتائج الدراسة الحالية هو قد يعود الى الاختلاف بين البيانات، والمتغيرات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، والاختلاف في الفترة الزمانية والمكانية، وعدم وجود مؤشر موحد لدراسة مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

4. لا توجد معايير محاسبية ملزمة بها شركات الخدمات الأردنية من اجل بنود الإفصاح عن أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

5. من خلال تدني مستوى الإفصاح عن أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية يتضح عدم توفر الإدراك والقناعة الكافية لدى مدراء الشركات المساهمة في قطاع الخدمات الأردنية بأهمية وفوائد الإفصاح عن أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية.

6. ونتيجة أيضاً لتدني الإفصاح عن أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية يتضح عدم بروز دور واضح لأصحاب المصلحة من خلال الضغط علي الشركات للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ، وقد يكون ناتج أيضاً عن ضعف في قدرة أصحاب المصلحة أو عدم اهتمام بذلك.

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة، فإن الدراسة توصلت إلى ما يلي:

1. تشجيع شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان على زيادة الاهتمام بمسؤوليتها الاجتماعية والمتمثلة بخدمة المجتمع والتي اثبتت أثرا ايجابياً على أدائها المالي.
2. تغيير الصورة الذهنية التي ارتسمت داخل عقول أصحاب الشركات حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومحاولة ترسيخ مفهومها على أساس أنه استثمار له عوائد.
3. ضرورة العمل على ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في عقول الأجيال وذلك من خلال عقد محاضرات ودورات لطلاب الجامعات والعمل على وضع مواد دراسية في الخطط الجامعية وذلك لخلق جيل واعي مبني على تحمل المسؤولية.
4. ضرورة العمل على حث الشركات بالإفصاح عن أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية بشكل يضمن الشفافية والمصادقية عن طريق الربط بين كل افصاح وتكلفته أي بصورة أرقام وعدم الاكتفاء فقط بالإفصاح الوصفي.
5. حث الحكومة على تقديم بعض المميزات للشركات التي تفصح عن مسؤوليتها الاجتماعية كمنحها إعفاءات ضريبية او تقديم بعض التسهيلات التي تحتاجها الشركة، وتسييل الضوء عليها كنوع من أنواع التحفيز للشركات التي لا تقوم بالإفصاح.
6. العمل على انشاء هيئة رسمية تختص بشؤون المسؤولية الاجتماعية للشركات، تقوم بسن الأنظمة والتشريعات التي تكفل حق الموظفين والمجتمع والبيئة، وتقوم بإنشاء مؤشر للإفصاح يتناسب مع طبيعة عمل كل قطاع على حدى.

المراجع

المراجع العربية:

- أبو النصر، مدحت محمد، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات المواصفة القياسية، ط1، (2015)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة-مصر.
- أبو ريثة، خالد عريج والسميرات، بلال يوسف وزلوم، نضال عمر، محاسبة المسؤولية الاجتماعية على المواقع الالكترونية: حالة الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، مجلد 22، عدد 2، ص 289-313 (2014).
- بدوي، محمد عباس، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع بين (النظرية والتطبيق)، ط2، (2000)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر.
- جربوع، يوسف، مدى تطبيق القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد 15، عدد 1، ص 239-281، (2007).
- درغام، ماهر موسى وحبيب، خالد صبحي، مدى إدراك إدارة المصارف لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة ميدانية للمصارف التجارية الفلسطينية، مجلة العربية للإدارة، مجلد 34، عدد 1، ص 175-200، (2014).
- الرحالة، عبد الرزاق سالم، المسؤولية الاجتماعية، ط1، (2011)، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان -الأردن.
- زلوم، نضال عمر عبد المعطي، نموذج مقترح لقياس أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، (2011)، جامعة عمان العربية، عمان -الأردن.
- السعد، صالح عبد الرحمن. المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، مجلد 21، عدد 2، ص 83-150، (2007).
- الشعار، اسحق محمود وعمر، بلال فايز وزلوم، نضال عمر، أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عدد 2، المجلد 41، ص 240-250، (2014).
- الصيرفي، محمد، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، ط1، (2007)، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- العربي، احمد عبادة، دور الجهات الخيرية في المسؤولية الاجتماعية، ط1، (2009)، المركز الدولي للأبحاث والدراسات(مداد)، السعودية.
- عرفات، دينا "محمد اسحق" عبد الرحيم، مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في الفنادق الأردنية، رسالة ماجستير، (2015)، الجامعة الهاشمية، الأردن.
- عنيزة، حسين هادي وعلي، ماهر ناجي. تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم: دراسة تطبيقية واستطلاعية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، مجلد 9، عدد 26، ص 153-189، (2013).

- الغالبي، طاهر محسن المنصور والعامري، صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، (2005)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن
- الفحماء، فهد راعي، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير، (2012)، جامعة الشرق الأوسط، عمان-الأردن.
- فرح، عبد الرزاق والهنداوي، رياض، مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة: دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 7، عدد 2، ص 273-294، (2011).
- اللولو، محمد سالم، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، (2009)، الجامعة الإسلامية، غزة.
- المرسي، جمال الدين محمود ادريس، ثابت عبد الرحمن، التسويق المعاصر، ط1، (2005)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- المساعيد، فياض علان فياض، نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، (2013)، جامعة جرش، جرش-الأردن.
- مطر، محمد، مشاكل في المحاسبة الاجتماعية، (2000)، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 114، عمان.
- نوال، ضيافي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، رسالة ماجستير، (2010)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

المراجع الأجنبية

- Al-Hamadeen, R.; Badran, S. "Nature and Determinants of CSR Disclosure: Experience of the Jordanian Public Shareholding Companies" **European Journal of Business and Management**, Vol. 6, Issue. 13, pp. 18-34, (2014).
- Al-Khadash, H. "The Accounting Disclosure of social and Environmental Activities: A Comparative Study of the Industrial Jordanian Shareholding companies" **Abhath Al-Yarmouk Journal: Humanities and Social Sciences**, Vol 19, pp. 21-39 (2004).
 - Bayoud, N. "Corporate social Responsibility Disclosure and organizational performance: The case of Libya" Ph.D. 2012, Thesis, University of Southern Queensland, Australia.
- Madueno, J.; Jorge, M. and Conesa, I. and Martinez, D. (2015), "Relationship between corporate social responsibility and competitive performance in Spanish SMEs: Empirical evidence from a stakeholders' perspective" **BRQ Business Research Quarterly**, Vol.19, Issue 1, pp. 55-72

- McWilliams, A.; Siegel, D. (2000), "Corporate social responsibility and financial performance: correlation or misspecification" **Strategic Management Journal**, Vol 21, Issue 5, pp. 603-609,.
- Rahahleh, M, Y; Sharairi, J. A. ,(2008), "The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones, in Jordan" **International Management Review**, Vol 4, Issue 2, pp. 5- 17